الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٥ يونيو ٢٠٠٢

المستشار السياسي لقرنق منصور خالد لـ «الخليج»:

٣ كيانات وحكومة شاملة للسودان وانفصال الجنوب رهن بتنفيذ الاتفاقات

القاهرة ـ محمد يوسف وردي:

شن الدكتور منصور خالد المستشار السياسي لزعيم المتمردين الجنوبيين العقيد جون قرنق هجوما شديداً على معارضي اتفاق السلام المؤقت الذي أبرمته حركة قرنق مع الحكومة السودانية، وقال إن هؤلاء المعارضين لا يمثلون الشارع السوداني، ولم يقرأوا هذا الاتفاق، كما أكد أن مسألة انفصال الجنوب عن الشمال مرتبطة بتنفيذ الالتزامات الواجبة خلال الفترة الانتقالية التي حددها الاتفاق بست سنوات.

وقطع خالد الذي كان يتحدث لـ «الخليج» من القاهرة الشك باليقين في رغبة الحركة في سودان موحد، بيد انه عاد ليقول إن ذلك رهن بإرادة الجنوبيين.

وقال خالد أيضاً إنه لن يكون لحركة قرنق وزراء ومديريون خلال الفترة الانتقالية بل «عمل سياسي وسط قواعدها في الشمال والجنوب ولم يدل بتوضيحات في هذا الخصوص.

وخلال اللقاء لم يوفر خالد المعارضة الشمالية من الانتقاد، قائلاً ان خيار الحل السلمي الذي تمسكت به عقب لقاء الميرغني بالبشير في أسمرة جعلها تستكين لهذا الخيار، ولم يعد لها نشاط في الداخل، معتبراً ان مقابلة السفراء وإصدار البيانات والتصريحات لا تصلح لحل قضايا السودان.

وسعى خالد ـ الذي كشف عن وجود قرنق في داخل الاراضي السودانية لتنوير قياداته وجنوده بالاتفاق ـ الى تقديم توضيحات بشأن هذا الاتفاق، قائلاً انه ينص على إقامة ٣ كيانات تحكم البلاد فضلاً عن حكومة اتحادية شاملة أي بمشاركة كل القوى.

وفي ما يأتي نص الحوار:

■ تزعم بعض الجهات أن الشارع السوداني ليس راضيا عن اتفاق ماتشاكوس هل تعتبرون هذا القياس منصفا؟

– في اعتقادي، هذا الحكم قد لا يكون صائبا لأن لا أحد أجرى استفتاء في الشارع السوداني الذي يشمل قوى كثيرة تمثل أحزاباً عديدة، وبالتالي فالتعميم لا يفيد، واذا كنت تعني الشارع الشمالي السوداني فهذا الشارع يعاني التشويش الحادث عليه، وإذا ألقيت نظرة على تصريحات الأحزاب فلن تجد فيها عدم رضا من الاتفاق لكن ربما تلمس مخاوف من أن يكون هذا الاتفاق جزئيا مع ترحيب بوقف الحرب وضرورة أن يكون هذا الاتفاق أساسا لاتفاق أشمل وهذه في اعتقادي هي القراءة الصحيحة للشارع السوداني.

■ في ظل انعدام الديمقراطية وحرية حركة الأحزاب والقوى السياسية ومظلتها الجامعة الا تعتقد أن أدوات تنفيذ الاتفاق ستكون مقيدة وبالتالي لا يتوقع أن يتحقق شيء؟ كيف تنظر لهذه الإشكالية؟

– كثير من الناس الذين علقوا على الاتفاق لم يقرأوا الاتفاق رغم كونه واضحا ويتكلم عن فترة انتقالية تشارك فيها كافة القوى وعليك أن تلاحظ أن التعبير الذي استخدم في الاتفاق هو "incluSive" ما يعني أن تكون هذه الحكومة حكومة شاملة وهذا بالضرورة ينهي الحديث عن هيمنة أي حزب أو حزبين بمعنى انفراد الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطني بالحكم في الفترة الانتقالية.

والاتفاق يتحدث عن مبادئ على رأسها احترام الديمقراطية والتعددية وينص على أن تكون هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من الدستور وعندما تصبح كذلك فهذا بالضرورة يعني أن أي مواد تتعارض معه في الدستور القائم سوف يتم تعديلها.

■ كانت حركة قرنق في نظرك حركة سودانية وحدوية أصيلة، الا تزال الحركة على موقفها بعد هذه التحولات؟

– الحركة مازالت على موقفها والاتفاق ينص في البند الخاص: «بحق تقرير المصير على رغبة الطرفين في الحفاظ على وحدة السودان» ويقول صراحة إن «هذه الوحدة مشروطة بتنفيذ ما اتفق عليه

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لكي يكون هذا أساسا لأي وحدة في المستقبل».

■ ما هي آفاق العمل السياسي بالداخل وما مدى استعداد الحركة الشعبية للمشاركة في العمل السياسي في الداخل للوقوف بجانب الحل السياسي الديمقراطي باعتبار أن أداء الحركة السياسي ليس بدرجة قوة أدائها العسكري، وأن التوازن العسكري السياسي يميل لصالح الحكومة؟

- يجب أن يكون واضحا للكافة أن الحركة الشعبية لها وجود في الشمال والحركة الشعبية هي الحركة السياسية الوحيدة التي تقوم بعمل سياسي مباشر داخل السودان على الرغم من وجود الحكومة، وأعتقد أن ما تعنيه هو الشمال والحركة موجودة في الشمال ولها قواعد مؤثرة خرجت للاحتفال بذكرى إنشاء الحركة كما حدث في جامعة النيلين، وبلا شك في ظل جو ديمقراطي وفي ظل نظام تعمل فيه الحركة الشعبية، لن يكون للحركة وزراء ووكلاء ومديرون ولكن سيكون عندها عمل سياسي وسط قواعدها الشعبية كأي فصيل من الفصائل السياسية العاملة في السودان.

■ من الواضح أن أصدقاء الإيقاد تجاهلوا القوى السياسية والإقليمية الأخرى مثل مصر في الاتفاق ألا يعد هذا مؤشرا على أن الحل سيكون بالفعل جزئيا بين الحكومة والحركة أم أن هناك احتمالا بتوسيع المشاركة وصولا لحلول قابلة للاستدامة؟

- لا أتفق معك.. فليس هناك أي تجاهل بدليل أن دانفورث اتصل بكل القوى السياسية وأنا قولتي كذلك والاثنان التقيا التجمع، ولم يكن هناك تجاهل من ناحية الاعتراف بهذه القوى، لكن هذه الدول أرادت أن تعالج مشكلة ليس بتجزئة المشكلة موضوعيا ولكن بتجزئتها إجرائيا بمعنى أن المشكلة الأساسية هي مشكلة حرب وأحب أن أقول بكل صراحة إن الآثار الإنسانية التي ترتبت على الحرب يبدو أنها لا تثير أحاسيس البعض ولا يعتبرونها عاملا أساسيا من عوامل الأزمة، وقس عليها المجاعات والنزوح والمشكلات الأخرى.

إن الدول التي كانت تهتم بهذه المشكلات طوال هذه الأعوام هي هذه الدول التي تتوسط الآن وهذه الدول تصرف مئات الملايين من الدولارات للغذاء والدواء والتعليم في الجنوب ولا توجد أية قوى أخرى بما فيها كل القوى التي تتحدث عن الحفاظ على وحدة السودان لا يعنيها هذا الأمر ولا أظن هذه المشكلات عندما يجلس أي محلل سياسي اليوم ليحلل الوضع في جنوب السودان يأخذها في الاعتبار بمعنى آخر هي ليست من عناصر التقويم السياسي.

مؤسف أن تكون حساسية الدول الغربية أكثر من حساسية أي دول أخرى أقرب إلى السودان أو حتى حساسية القوى السياسية السودانية نفسها.

انهيار الحل السياسي

■ هل ترى أن خيار الحل السياسي الذي تمسك به التجمع هو القشة التي قصمت ظهره؟

- بلا شك.. الذي صرف التجمع عن خياراته هو أنه منذ المبادرة المصرية ولقاء الميرغني بالبشير في أسمرة ظن الناس أن الحل السياسي قادم لا محالة، وكان لهذا الأمر مردودان، الأول تمثل في إحباط الشارع في الخرطوم لأنه ظل يترقب هذا الحل القادم، والثاني تمثل في استكانة قيادة المعارضة لهذا الواقع ما جعلها تفشل في القيام بما هو مفروض عليها القيام به، حتى العمل الذي كان من المفترض أن تقوم به القوى الشمالية في الشارع السوداني بالداخل لم يكن موجودا.

وفي ظل هذه الظروف كيف كنت ستقنع العالم بأنك موجود وتمثل قوة وجزءا من عملية إنهاء الصراع؟.. هذه القضايا لا تحل بمقابلات السفراء والبيانات والتصريحات.

■ يخشى أصحاب الحل الشامل من تكرار ما حدث في الجنوب في المناطق الأخرى التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

منصور خالد

اصطلح على تسميتها بالمهمشة كيف ترى الأمر؟

- كثير من الناس الذين يتحدثون عن الحل الشامل مشغولون في اعتقادي بذواتهم والحل الشامل لا يعني الحل الذي تشارك فيه كل الأحزاب بل الحل الذي تشارك فيه كل المجموعات التي كانت مهمشة، ولابد أن يأخذ هذا الحل في اعتباره حقوق هذه المجموعات وإلا لن يكون شاملا.

وهناك قضايا تهم (قبائل) اليجة، الذين حملوا السلاح، وهناك قضايا تهم دارفور، التي تموج بحوادث النهب المسلح وكذلك جبال النوبة والأنقسنا وبالتالي إذا لم يشمل الحل معالجة قضايا كل هذه الأقوام لن يكون حلا شاملا.

■ يتهم البعض حركة قرنق بأنها كانت تعلم مسبقا بهذا الحل وأن قرنق أحيط علما به في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة. ما مدى صحة هذه الاتهامات؟

- هذا نوع من السخف الذي يردده بعض الناس ممن يبحثون عن مؤامرات على الدوام ود. جون قرنق في لقاءاته بواشنطن تحدث بوضوح وكرر ما قاله من قبل في القاهرة من أن الخيارات المطروحة تتراوح بين الوحدة والانفصال. وحديثه مع الأمريكان كان واضحا لقد قال لهم سأتي ومعي رئيس التجمع الوطني، وكان يتحدث في كل لقاءاته في الولايات المتحدة باسم التجمع الوطني وفي كثير من المرات كان يسأل وهو يتحدث باسم التجمع في أمريكا أين الحركة الشعبية وأين قضايا الحركة بل أين قضايا الجنوب، وبالتالي فإن اي كلام عن أشياء دبرت ليس صحيحا.

كما أن الشيء الذي تم الاتفاق عليه لم يعرض مطلقا لا في واشنطن ولا لندن ولا القاهرة بل لم يعرض حتى في اجتماعات الإيقاد إلا قبل عشرة أيام منذ نهايتها.

الانقاذ فككت نفسها

■ يبدو الاتفاق وكأنه وضع مسألة الحل في يد القوة الحاكمة الآن بمعنى آخر إذا كان الحاكم الفعلي الممسك بمفاصل السلطة اليوم هي جهة واحدة بعينها وعلى الجانب الآخر هناك جهة واحدة من المعارضة معتمدة وهي الحركة الشعبية.. هل يجوز أن تتوقع أن يقوم الإسلاميون بتفكيك نظامهم في الشمال لتجعل مشاركة الآخرين طوعية حقيقية؟

- دعني أقول إن النظام فعلا فكك نفسه فإذا أخذت مثلا قبوله التفاوض مع التجمع ومشاركة التجمع في الحكم فهذا يختلف كثيرا عن كلام النظام الذي كان يقول فيه من أراد الحكم فليأت حاملا البندقية، إذن هناك تحول، والنظام فكك ثوابته وإذا اطلعت على دستور ١٩٩٨ سوف تجد فيه مواد لا يمكن أن تتفق مع طبيعة أي نظام يقول إنه نظام إسلامي، حتى الإشارة لدين الدولة أزيلت من الدستور والحديث عن المواطنة كأسس للحقوق والواجبات حدث فيه تراجع، إذا أخذت ثوابته النظرية ستجد أن النظام بعد ١١ سبتمبر قد تراجع فيها.

■ وفي ظل اتفاق كهذا خاضع لرقابة دولية ألن يتنازل النظام عما يجب أن يتنازل عنه؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

- الاتفاق يتحدث عن حكومة انتقالية يشارك فيها الجميع ودستور يتفق عليه الجميع، ودستور قائم يعدل حسب المبادئ التي تم الاتفاق عليها ونصوص واضحة وصريحة وهي تجبر الحكومة القائمة على قبول الحكومة الشاملة.

■ جنوب السودان من قبل الاتفاق بين نظام عسكري وحركة عسكرية ولم يكتب له النجاح كونه تم من وراء ظهر الشعب فما فرص نجاح الاتفاق الأخير؟

- المقارنة بين هذا الاتفاق واتفاق أديس أبابا ليست في محلها، فهناك فرقان أساسيان بين الاتفاقين، الأول هو توازن القوى ففي الاتفاق الأخير بين الحكومة والحركة الشعبية.. الآن الحركة تملك جيشا وتسيطر على أجزاء كبيرة من جنوب السودان ومناطق أخرى خارج الجنوب وعلى الرغم من وقف إطلاق النار ستظل هذه القوات في مكانها وبالتالي أي شخص يعبث بالشيء الذي اتفق عليه يجب أن يتوقع أحد أمرين إما إشعال الحرب من جديد أو الانفصال.

الجانب الثاني أنه للمرة الأولى هناك لجنة دولية تتولى الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق، وهناك شقان عسكري ومدني يتكونان من دول الإيقاد ومن ثلاث دول ذات وزن هي أمريكا وبريطانيا والنرويج ودول أخرى سيتفق عليها الطرفان فضلا عن منظمات إقليمية، ويتبادر للذهن هنا الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وإجمالا هذه ظروف لم تتوفر لاتفاق أديس أبابا ولا يستطيع معها أي شخص عاقل أن يخل باتفاق موضوع تحت المجهر بهذه الصورة.

الهواجس المصرية

■ هل فشلت القوى السياسية السودانية في إزالة الهواجس من المخيلة العربية وخصوصا مصر؟

- الموقف المصري في اعتقادي واضح.. ومصر لم تسارع بإدانة الاتفاق كما فعلت ليبيا وبعض أفراد التجمع.. وأعتقد أن مصر كدولة يهمها مستقبل السودان واستقراره تدرك ان أي اتفاق ينهي الحرب هو اتفاق إيجابي، أما مخاوفها من حق تقرير المصير فهي في رأيي مخاوف حقيقية من أن يؤدي تقرير المصير للانفصال، لكن ذلك لن يحدث.

ولكي تضمن مصر إزالة هذه الهواجس يجب عليها أن تدفع الطرفين نحو الالتزام بما اتفقا عليه بمعنى أن تحث الحركة على الالتزام بتوفير الأجواء التي تقود للاتحاد وتدفع النظام لأن يطبق التزاماته بحق الاتحاد وإلا سيصبح النظام المسؤول عن خلق الظروف التي تقود للانفصال.

■ تضاربت تفسيرات وتأويلات طرفي الاتفاق حول البنود المتعلقة بالإطار المركزي والدستور الاتحادي.. فما هي حقيقة هذه الخلافات؟

هذا موضوع فيه مغالطة فالبعض يحاول تأويل الأشياء لظروفه الخاصة ولكن إذا كنا نتحدث عن ثلاثة كيانات فمن الضروري أن تكون هناك ثلاثة قوانين أساسية لتحكم الكيانات الثلاثة.

هذا أمر لا جدال فيه، وبالتالي هناك وثيقة دستورية من المفترض أن تحكم الكيان الاتحادي وهو موضوع سيناقش لاحقا ولابد أن يعكس هذا الدستور ما اتفق عليه من مبادئ.

■ هل من الممكن أن يتسبب الاتفاق في زعزعة علاقتكم بالتجمع الوطني الديمقراطي؟

- لا أظن أن هناك مبررا لزعزعة علاقتنا بالتجمع لأن هذا الاتفاق من الممكن أن يكون حجر أساس لحل شامل يجمع كل الأطراف الأخرى ويحقق الحد الأدنى الذي يطالب به التجمع، وفي هذا الشأن يجب أن نعلم أنه في المفاوضات دائما ما تقدم تنازلات دون أن تؤثر على المبادئ، الحركة كانت قد طرحت العلمانية لكنها تنازلت عنها على أساس أن تفسر هذه العلمانية، بمعنى أن يذهب الناس إلى محتوى العلمانية دون استخدام المصطلح وهذا جاء في اتفاقات نيروبي وأسمرة والأخير لا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يعكس موقف الحركة في موضوع الدين و السياسة ونفس الشيء حدث لهذا الاتفاق. فهناك صيغة للعلاقة بين الدين و السياسة وهذه الصيغة لا تؤثر على المواقف المبدئية لكنها تطرح هذه المواقف بصورة تأخذ في الاعتبار المخاوف والهواجس لدى كل الأطراف

وهذا حدث للتجمع أيضا فقرارات أسمرة قائمة على أساس أن هناك نظاما يمثل الفضاء السياسي السوداني وأن هذا النظام يجب أن يزال لتطبق هذه القرارات لذلك جاءت خيارات العمل المسلح والجماهيري.

ولا يمكنك تجزئة مقررات أسمرة فإن اليات وأدوات تنفيذها جزء منها، وقد جاء وقت قبل التجمع فيه أن يدخل في تفاوض مع نفس النظام الذي تسعى لاقتلاعه ما يعني الاعتراف به، وفي رأيي هذا النوع من التنازلات مفهوم، فإذا أخذنا هذه القضايا في الاعتبار فإنني لا أرى مبررا لزعزعة العلاقة بين الحركة الشعبية والتجمع، وبلا شك فإن الاجتماع المقبل للتجمع سيتيح الفرصة لإيضاح هذه النقاط لفصائل التجمع المختلفة.

■ يرى البعض الحادبين على التجمع والحركة معا أن حركتكم كان يمكنها أن تعالج مسألة الاتفاق بأن تطلب تأجيل التوقيع لأيام لحين عرضه على التجمع خاصة أن اجتماعه كان وشيكا.. أو إبلاغه بهذه التطورات على أقل تقدير؟

- من الناحية العملية هذا لم يكن ممكنا فالظروف التي تم فيها الاتفاق وعنصر المفاجأة الذي واجه وفد الحركة كان لهما أثر فيما حدث، حتى بالنسبة للحركة نفسها فإن د. جون اليوم في جولة داخل السودان لعقد اجتماعات مع القواعد لتنويرهم بالاتفاق لأنهم ربما لم يسمعوا به في ظل عدم توفر قنوات الاتصال.

وحدة أم انفصال؟

■ بصراحة يرى البعض أن الاتفاق يقفل الطريق أمام الوحدة مبكرا كون الجنوبيين بعد نزيف الدم الذي دام لسنوات لن يصوتوا طوعا للوحدة لكي يكونوا جزءا من دولة دينية.. دعني أسألك عن موقفك الشخصي من هذه المسألة؟

- قلت لك إن الاتفاق ينص صراحة على خيار الطرفين الأول هو الوحدة وفق شروط ومؤسسات محددة تحديدا قاطعا، إذا التزمت الأطراف وهي بالطبع ليست الإنقاذ وحدها بل إذا شارك الآخرون سيكونون ملزمين بها فإذا حدث ذلك سيكون الخيار هو الوحدة بعد ممارسة تقرير المصير يعني ستكون وحدة طوعية أما إذا لم تلتزم هذه الأطراف فإن الانفصال قائم وهذا ما نصت عليه مقررات أسمرة ولا صلة لهذا بموقفي الشخصي.

■ ما شعورك وأنت ترى القضية التي عملت من أجلها تشارف على الحل؟

- شعوري يتقاسمه شيئان: السعادة وخيبة الأمل. السعادة لنهاية الحرب باعتباري مدركا لما تعنيه أكثر من كثيرين من أهل الشمال وبالتالي فإن أي شيء يوقف الدماء قطعا أمر يجلب السعادة.

أما خيبة الأمل فلأن هذا الاتفاق ما كان يجب له أن يأخذ كل هذا الزمن لو أن النظام أدرك الواقع وعاد لرشده منذ زمن طويل وانتهز الفرصة التي أتيحت له في اجتماع أديس أبابا ٩٧ ولو أنه قبل صيغ أسمرة الخاصة بعلاقة الدين بالدولة لربما كنا أنقذنا السودان من كل الأهوال التي مر بها في السنوات التالية.

■ على ضوء المستجدات كيف ترى مستقبل السودان؟

- السودان يمتلك قدرات وإمكانات هائلة تجعله يلعب دورا مهما هو عاجز عن القيام به منذ الاستقلال كما أنه أهدر فرصا عديدة نتيجة لسياسات خاطئة وإصرار على تكرار الأخطاء نفسها وأتمنى أن تكون هذه المرة الأخيرة التي نكون قد وعينا فيها الدرس وندرك أن السودانيين مطالبون بأن يتصالحوا مع أنفسهم وأن يتركوا ما يفرقهم وأن يركزوا على ما يجمعهم وأن ينصرفوا لهدف أساسي هو وحدة الوطن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية